الاستبداد والتنمية في فكر ابن خلدون

قراءة معاصرة

د.محمد بومخلوف
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة الجزائر

مقدمة

تنبه ابن خلدون إلى ما يحصل للمجتمعات من نمو وتقدم أو تقهقر وتدهور ووضح ذلك في نظريات قائمة على العلل والبراهين مدعمة بالشواهد وبالتحليل السوسيولوجي الرصين. ولا يمكن القول بأي حال من الأحوال أن ما كتبه ابن خلدون في وقته لا يصلح لوقتنا المعاصر، بل أن لأمر على العكس من ذلك تماما، فهي نظريات مبنية على قواعد تخص الإنسان والمجتمع مهما تغير الزمان والمكان.

اعتمد في تحليله لهذه الظاهرة على مبادئ الطبيعة الإنسانية وطبيعة العمران البشري، ولخص ذلك فيما يحدث في المجتمعات من ظلم واعتداء وقهر ناتجة عن حتميات معينة تفضي إليها التطورات والتغيرات الاجتماعية، وما يحل في النفوس نتيجة لذلك من يأس وفقدان الأمل والكسل وقلة المبادرة والتبعية والتقاعس والانكفاف عن السعي للكسب، ومن ثم فساد العمران وتقهقره بدلا من نموه وازدهاره.

إن الاستبداد والتنمية شيئان لا يلتقيان، والحرية والتنمية شيئان متلازمان، فإذا كانت الحرية شرط ضروري للتنمية فإن التنمية نتيجة من نتائجها الأساسية. ففي بيئة الحرية تنمو الإبداعات والابتكارات والمبادرات وتبرز الشخصيات الخلاقة، حيث يسود الأمل والطموح وتنشرح الصدور فتمتد الأيدي للعمل والعقول للتفكير

والخيال. بينما يحدث العكس من ذلك تماما في ظل الاستبداد، حيث يسود اليأس والقنوط وتنقبض النفوس وتكف عن السعي والإنتاج... حسب ابن خلدون.

وعوامل الاستبداد كثيرة ومختلفة كما حددها ابن خلدون، منها ما تفرزه طبيعة العلاقات الاجتماعية ومنها ما يرجع للجهل بطبيعة العمران ومنها ما يتعلق بالجهل بطبيعة الإنسان والفطرة التي فطر عليه، لكن النتيجة واحدة تتعلق بالإنسان وبالاجتماع الإنساني، وآثاره تعود على النمو والتقدم الذي تحصد وباله الدولة في نظر ابن خلدون.

فقد تعرض ابن خلدون إلى هذه العلاقة في عدة أماكن من مقدمته وفي عدة مجالات، في الاقتصاد عندما تعرض للجباية التي تفرضها الدولة، وفي السياسة عند حديثه عن وقوع أمة في ملكة غيرها، وفي مجال التربية عند حديثه عن الشدة على الولدان من قبل المتعلمين والوالدين. فكيف عالج ابن خلدون هذه العلاقة، وكيف يمكن إسقاطها على واقعنا الحالي؟ وما هي النظريات الحديثة المدعمة لرؤيته؟ وكيف يبرز المجتمع المدني في الأنظمة الحرة لمقاومة الاستبداد؟ وما هي رهاناته في عصر العولمة؟ هذا ما سوف نحاول مناقشته في هذه الورقة.

وهكذا، سوف أقتفي في هذه العمل أثر ما كتبه ابن خلدون في مقدمته، مستخرجا أفكاره ونظرياته ومبيّنا منهجيته ومصادر معرفته في الموضوع، متبعا ذلك ببعض النظريات الحديثة، ليتبين لنا مدى استمرارية الفكر الاجتماعي لابن خلدون.

أولا: الطبيعة البشرية تأبى الاستبداد

لعل أحسن تعبير عن معنى الاستبداد هو ما جاء في القرآن الكريم على لسان فرعون قوله: {... قَالَ فِرْعَوْنُ مَا أُرِيكُمْ إِلا مَا أَرَى وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلا سَبِيلَ الرَّشَادِ[1]}. فهذه الآية تصور الاستبداد في أشكاله الأكثر وقعا على النفس الإنسانية، حيث تشير إلى الظلم المسلط من قبل فرعون على رعيته ومصادرته لآرائهم والاستخفاف بعقولهم وقهرهم لإرادتهم وسلبه لحريتهم.

يدرك المهتمون بابن خلدون أن القرآن الكريم والسنة النبوية شكلا مصدرا أساسيا من مصادر المعرفة العلمية عنده، ولذلك فإن الطبيعة البشرية، وهي الفطرة التي فطر الله الناس عليها، تعد القاعدة الأساسية في تحليله للسلوك الإنساني وللظواهر الاجتماعية. ويسجل ذلك بوضوح في مقدمته بالعودة المتكررة إلى الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وأقوال وأفعال الصحابة. حيث استقى منها معرفته بالطبيعة البشرية وبالمجتمع، ودعمها بالشواهد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من الواقع الحي. فالمبدأ الأساسي في الاستبداد بالنسبة إليه هو ذهاب الأمل، حيث ربط بين الاستبداد واليأس الذي إن تمكن من النفوس انقبضت الأيدي عن السعي والعمل.

فالنفس الإنسانية بطبيعتها تأبى الاستبداد، فهي إن لم تقاومه جهرا تقاومه سرا وإن لم تقاومه إيجابا تقاومه سلبا. فالمقاومة الإيجابية تكون بالتعبير عن السخط والرفض والاحتجاج بصورة علنية والدخول في الصراع، أو بالعمل السري في شكل حركات ونشاطات مناهضة. وإن لم تقاومه إيجابا وهو العمل ضده للتخلص منه، تقاومه سلبا وذلك بالامتناع عن العمل والركون للخمول والكسل، وهذا النوع من المقاومة يعكس العجز والضعف الذي تكون فيه.

وذلك انطلاقا من أن الإنسان مخلوق عاقل مكرم ونفسه قادرة على التمييز بين الخير والشر وبين الحق والباطل والعدل والظلم، وهذا وفق خصائص الإنسان الآتية:

1 ـ الإنسان بطبعه رئيس:

"وذلك بمقتضى الاستخلاف الذي خلق له، والرئيس إذا غلب على رئاسته، وكبح عن غاية عزه، تكاسل حتى عن شبع بطنه وري كبده، وهذا موجود في أخلاق الأناسي. . . واعتبر ذلك في أمة الفرس"[2]. {وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً[3]}

فبمقتضى هذا الاستخلاف زود الإنسان بمجموعة من التكوينات والخصائص الطبيعية التي تؤهله على إدراك الأشياء والحقائق والتفاعل معها والتصرف حيالها بالحكمة والعقل، فالاستبداد بحكم مخالفته للطبيعة وخروجه عن المعقول تأباه النفس البشرية، ونتيجة لذلك فإن أثره عليها يكون سلبيا ويدفعها إلى القيام بأعمال ضده ويدخلها في علاقة صراع مع من يمارسه عليها مهما كانت صبغة وصورة ذلك الصراع.

2ـ **الإنسان ذات وفرد:**

وذلك بمقتضى المسئولية التي خلق لها الإنسان، فالاستخلاف تتبعه المسئولية وهي مسئولية فردية، فالإنسان كيان مستقل عن الآخرين ويتمتع بالحرية في قراراته واختياراته وهو مسئول عنها، وهذا أمر يقتضيه الاستخلاف في الأرض الذي غايته اعتمارها، والذي لا يتم إلا بالاجتماع مع بني جنسه والدخول معهم في علاقات فيها الكثير من التعاون والتنافس والصراع يكون مسئولا عنها جميعها أي عن كافة أفعاله مع الآخرين، فيحاسب عنها إن خيرا فخير وإن شرا فشر.

وقد وردت في القرآن الكريم آيات كثيرة تؤكد على المسئولية الفردية للإنسان، لا هو مسئول عن أفعال الآخرين ولا هم مسئولون عن أفعاله مهما كانت درجة علاقته بهم، نذكر من بينها قوله تعالى: {وَنَرِثُهُ مَا يَقُولُ وَيَأْتِينَا فَرْدًا . . . وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا[4].

ومن هنا فإن الاستبداد هو بمثابة قتل لذاتية الفرد وسيادته ونزع المسئولية عنه، وإذا نزعت عنه المسئولية أصبح إنسانا سلبيا لا يقدم شيئا، وبالتالي أختل العمران بتعبير ابن خلدون، والتنمية لا تتحقق إلا بجهود أبناء المجتمع وبما يقدمونه من إنتاج مادي وفكري.

3ـ الإنسان غاية وليس وسيلة

وبمقتضى الاستخلاف والسيادة فالإنسان غاية وليس وسيلة وهو مفضل على الكثير من المخلوقات التي هي مسخرة له، ومن ثم فتسخير الإنسان لغيره وتحويله إلى أداة وآلة هو خروج عن الطبيعة أي عن ما خلق له الإنسان. والاستبداد هو خروج عن كل ذلك فهو يقضي على المسئولية الفردية وعلى دور العقل والقدرات والمواهب والإرادة الإنسانية.

ومن الآيات الكريمة الدالة على ذلك نذكر قوله تعالى: { وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً[5]}. وقوله: {وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلاَئِكَةِ اسْجُدُوا لآدَمَ[6]}. قوله:{... هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا}[7].

فهذا التفضيل لا بد وأن تصاحبه خصائص في التكوين أي في طبيعة الشخصية الإنسانية التي لا تقبل الاستعباد لأن ذلك لا يتوافق مع ما خلقت من أجله. ومن هنا فإن الاستبداد بالإنسان يجعله يدخل في تناقضات مع نفسه و ذاته التي ترفضه، وينعكس ذلك سلبا على الاعتمار ـ تعمير الأرض ـ الذي كلف الله به الإنسان، وهو التنمية بالمفهوم الحديث.

ثانيا: مجالات الاستبداد

قد يكون الاستبداد مقصودا بممارسة الظلم، كما قد يكون غير مقصود وإنما هو نتيجة لطبيعة العلاقات الاجتماعية الاقتصادية السياسية مضافا إليها الجهل إدارة شؤون الرعية، ويكون أيضا عن حسن نية كما عند المربين الجاهلين بقواعد التربية من معلمين ووالدين. ويمكن حصر مجالات الاستبداد في ثلاثة مجالات أساسية يتجلى فيها الاستبداد وتتجلى فيها آثاره كما تعرض لها ابن خلدون في مقدمته.

1 ـ المجال السياسي:

أصل الاستبداد في هذا المجال هو الدولة وذلك إما بغياب القانون والحق والعدل، أو بالهيمنة والسيطرة وسلب حرية الآخرين، أو بالظلم والاعتداء على ممتلكات المواطنين وأخذ ما بأيديهم وحوزتهم، ووبال ذلك كله يعود على العمران بالخراب والتقهقر، وذلك كما وضحه ابن خلدون في ثلاثة فصول هي:

○ **فصل في أن الدول العامة الاستلاء، العظيمة الملك أصلها الدين إما من نبوة أو دعوة حق**[8]: ومعناه سيادة دولة الحق والعدل وهو ما يعرف اليوم بدولة القانون. وذلك يعني أن التنمية والعدل شيئان متلازمان، حيث أن دولة الحق مدعاة للتعاون والتعاضد وبالتالي القوة، ودولة الباطل مدعاة للاختلاف والتنافر والتنازع وبالتالي الضعف. لأن النفس الإنسانية بطبيعتها ميالة ومذعنة للحق ولذلك تجد الناس متآلفين في كنف الدولة الدينية قال تعالى:"لو أنفقت ما في الأرض جميعا ما ألفت بين قلوبهم". فالدولة الدينية هي دولة حق وسر ذلك كما يذهب ابن خلدون "أن القلوب إذا تداعت إلى أهواء الباطل والميل إلى الدنيا حصل التنافس وفشا الخلاف. وإذا انصرفت إلى الحق ورفضت الدنيا والباطل وأقبلت على الله اتحدت وجهتها، فذهب التنافس، وقل الخلاف، وحسن التعاون والتعاضد، واتسع نطاق الكلمة لذلك فعظمت الدولة."

○ **فصل في أن الأمة إذا غلبت وصارت في ملكة غيرها أسرع إليها الفناء**[9] : ويعني سلب الإرادة، "والسبب فيه ما يحصل في النفوس من التكاسل إذا ملك أمرها عليها . . . واعتبر ذلك في ملة الفرس، كيف كانت قد ملأت العالم كثرة، ولما تحصلوا في ملكة العرب وقبضة القهر لم يكن بقاؤهم إلا قليلا، ودثروا كأن لم يكونوا، ولا تحسبن أن ذلك لظلم نزل بهم أو عدوان شملهم، فملكة الإسلام في العدل ما علمت، وإنما هي طبيعة الإنسان إذا غلب على أمره، وصار آلة لغيره."

وهذه حالة الاستبداد في الأمم، حيث تصادر الحريات والمبادرة الفردية والإرادة الجماعية ويسود الفكر المركزي وتهمش القدرات الكامنة المختزنة في المجتمع ولا تجد مجالا للبروز ويحرم المجتمع منها وتضيع فرص لا حصر لها من فرص التنمية والنمو.

○ **فصل في أن الظلم مؤذن بخراب العمران**[10]: وهو أكثر ما يكون في الاعتداء على أموال الناس وممتلكاتهم التي هي ثمرة أعمالهم، فينعكس ذلك سلبا على سلوكهم الإنتاجي وهو التوقف عن السعي والكسب الذي هو أساس التنمية. ويكون الاعتداء بفرض شتى أنواع المغارم والرسوم التي تحتاج إليها الدولة، لنفقها على مؤسساتها وفي حاشيتها وأعوانها، من جند وغيرهم من أفراد الدولة الذين يزداد عددهم غير العقلاني، ومن ثم تزداد الحاجة إلى المال فتستحدث أنواع أخرى للجباية وهكذا.

○ **تعريف الظلم**: عرف ابن خلدون الظلم على النحو التالي: "ولا تحسبن الظلم إنما هو أخذ المال أو الملك من يد مالكه من غير عوض ولا سبب كما هو المشهور، بل الظلم أعم من ذلك. وكل من أخذ ملك أحد أو غصبه في عمله أو طالبه بغير حق، أو فرض عليه حقا لم يفرضه الشرع فقد ظلمه، فجباة الأموال بغير حقها ظلمة، والمعتدون عليها ظلمة، والمانعون لحقوق الناس ظلمة، وغصاب الأملاك على العموم ظلمة، ووبال ذلك كله عائد على الدولة بخراب العمران الذي هو مادتها لإذهابه الآمال من أهله"11.

"... وهي الحكمة العامة المراعية للشرع في جميع مقاصده الضرورية الخمسة، من حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال"[12]. "ومن أشد الظلمات وأعظمها في إفساد العمران تكليف الأعمال وتسخير الرعايا بغير حق...لأن الكسب والرزق إنما هو قيم أعمال أهل العمران...وإن تكرر ذلك عليهم أفسد آمالهم في العمارة وقعدوا عن السعي فيها جملة، فأدى إلى انتقاص العمران وتخريبه"[13].

2ـ المجال الاقتصادي:

الاستبداد في المجال الاقتصادي يتعلق خاصة بالجباية وهو فرض المغارم السلطانية على الموطنين لصالح خزينة الدولة التي تنفقها على الخدمات وعلى القائمين عليها من موظفين وجند وغير ذلك، هذه المغارم والرسوم التي قد تستخدم استخداما رشيدا تعود على المواطن بالنفع، غير أنه قد يكون مبالغ فيها كما قد تستخدم استخداما سيئا أو لا توزع في أخذها توزيعا عادلا وهنا يقع الظلم، الذي لا يقاومه إلا المجتمع المدني المنظم والمنتظم في جمعيات وهيئات رسمية قادرة على تجنيد أعضائها لحماية المصالح الفئوية والمجتمعية، وإذا غاب المجتمع المدني بسبب الاستبداد السياسي، تكون النتيجة التي أشار إليها ابن خلدون وهي اليأس وفقدان الآمال المنشطة للأعمال فيحدث خراب العمران وهو عدم التنمية.

وقد عالج هذه الظاهرة ابن خلدون في عدة فصول نذكر من بينها الفصول الآتية:

- فصل في الجباية وسبب نقصها ووفورها[14]
- فصل في ضرب المكوس آخر الدولة[15]
- في أن التجارة من السلطان مضرة بالرعايا مفسدة للجباية[16]
- فصل في أن نقص العطاء من السلطان نقص في الجباية[17]

وخلاصة هذه الفصول هو ما يقع من ظلم في أموال الناس بالجباية التي هي قيم أعمالهم وثمرة جهدهم ونشاطهم ونتيجة أفكارهم ومغامراتهم بأموالهم في المشاريع الإنتاجية، ونتيجة ذلك كما هي في وقتنا الحالي هي: التهرب الضريبي، النشاط غير الرسمي (غير المصرح به أي غير الخاضع للضريبة)، الفساد الإداري، أو التخلي عن العمل من أجل الكسب واتخاذ طرق أخرى أسهل وأضمن للمعاش.

ومما كتبه ابن خلدون في هذا الشأن: "...وإذا قلت الوزائع والوظائف على الرعايا نشطوا للعمل ورغبوا فيه، فيكثر الاعتمار ويتزايد محصول الاغتباط بقلة المغارم"[18]. ثم يضيف في حالة العكس أي فرض أنواع الجباية: " ...ثم تتدرج الزيادات فيها بمقدار بعد مقدار لتدرج عوائد الدولة في الترف وكثرة الحاجات والإنفاق بسببه، ثم تثقل المغارم على الرعايا وتنهضم، وتصير عادة مفروضة، لأن تلك الزيادات تدرجت قليلا قليلا، ولم يشعر أحد بمن زادها على التعيين ولا من هو واضعها، وإنما تثبت على الرعايا كأنها عادة مفروضة، ثم تزيد إلى الخروج عن حد الاعتدال، فتذهب غبطة الرعايا في الاعتمار لذهب الأمل من نفوسهم بقلة النفع، إذا قابل بين نفعه ومغارمه وبين ثمرته وفائدته، فتنقبض كثير من الأيدي عن الاعتمار جملة فتنقص جملة الجباية حينئذ بنقصان تلك الوزائع منها"[19]. " واعلم أن السلطان لا يثمر ماله ويدر موجوده إلا الجباية، وإدرارها إنما يكون بالعدل في أهل الأموال، والنظر لهم، فبذلك تنبسط آمالهم وتنشرح صدورهم للأخذ في تثمير الأموال وتنميتها، فتعظم منها جباية السلطان"[20].

3 ـ المجال التربوي:

عالج ابن خلدون موضوع الاستبداد في المجال التربوي من زاوية الشدة والقسوة من المعلم مع المتعلمين والوالد مع الولد، التي تأتي بنتائج عكسية لأغراض التربية، وهي تنمية الذات الإنسانية والشخصية الفردية القادرة على الإبداع والابتكار وأخذ المبادرة وتحمل المسئولية.

فالشدة والقهر في التربية تتنافى مع النفس الإنسانية والطبيعة البشرية، وتؤدي إلى فساد النفس وخروجها عن الفطرة مثل الكذب والخداع خشية العقاب، والذي إن استمر في الولد صار طبيعة فيه لا يستطيع التخلص منه فيما بعد نتيجة تعوده عليه.

فذهب إلى أن: "...ومن كان مرباه بالعسف والقهر من المتعلمين أو المماليك أو الخدم، سطا به القهر وضيق على النفس في انبساطها، وذهب بنشاطها ودعاه إلى الكسل وحمل على الكذب والخبث، وهو التظاهر بغير ما في ضميره، خوفا من انبساط الأيدي بالقهر عليه، وعلمه المكر والخديعة لذلك، وصارت له هذه عادة وخلقا، وفسدت معاني الإنسانية التي له من حيث الاجتماع والتمدن، وهي الحمية والمدافعة عن نفسه أو منزله، وصار عيالا على غيره في ذلك، بل وكسلت النفس عن اكتساب الفضائل والخلق الجميل، فانقبضت عن غايتها ومدى إنسانيتها، فارتكس وعاد في أسفل السافلين"21.

ثالثا: الاستبداد والتنمية من منظور حديث

إن المنظور الحديث للتنمية يبحث في الوسائل التي تفتح المجال للمبادرات الفردية والجماعية بهدف الاستفادة من كافة الطاقات والإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في المجتمع، وتعتمد على مبدأ المشاركة وذلك في كافة المجالات وفي جميع المستويات والميادين. وتعمل على توفير المناخ الاجتماعي الاقتصادي السياسي الذي يشجع على بروز الإبداعات والابتكارات والأفكار المنتجة، انطلاقا من مبدأ أن المجتمع يختزن إمكانيات بشرية هائلة وأن القدرات موزعة بين كافة أفراده وتتميز بالتنوع والتكامل.

كما تعمل على البحث في الوسائل القانونية والإدارية والسياسية التي تكفل حقوق المواطنين وتساعدهم على رعاية مصالحهم والدفاع عنها والتي تصب في صلب مصالح المجتمع وأهدافه العامة، فيما يسمى بالديمقراطية وتنمية المجتمع المدني، وتأتي في مقدمة ذلك عملية زرع الثقة بين المواطن ودولته وبين المواطنين ذاتهم بتوفير آلياته الأساسية المتمثلة في الأمن والاستقرار والعدل. وهو ما يعبر عنه في وقتنا الحالي بدور المجتمع المدني في تحمل مسئولياته في القضايا

المصيرية للمجتمع، وتوجد علاقة جد معقدة بين كل من الاستبداد والحرية والمجتمع المدني والديمقراطية.

الاستبداد وأزمة الثقة في المجتمع:

إن الخطر الأكبر للاستبداد يكمن في وأد المبادرة والقضاء على الثقة، الثقة العمودية بين المواطن ودولته ممثلة في مؤسساتها، والثقة الأفقية بين المواطن وغيره من المواطنين، حين يسود مناخ مليء بالريبة والشك والخوف. فالاستبداد يصل إلى زعزعة الثقة بين الزوج وزوجه والأب وابنه والأخ وأخيه. هذه الوضعية تشكل عائقا كبيرا أمام بروز المبادرات الفردية وحتى أمام بروز المجتمع المدني الذي يبقى محصورا في نطاق ضيق مثل النطاق العائلي حيث تسود الثقة إلى حد ما.

فالثقة يعتبرها فرانسيس فوكوياما شرطا أساسيا ووحيدا لبروز الجمعيات الكبيرة أو تسهيل عمل المؤسسات الكبيرة الضرورية لبروز قوة صناعية مستديمة، أو أنها تمثل مفتاح النجاح الاقتصادي. كما يؤكد على أن: الثقة، الجمعيات، الديمقراطية، وضوح قوانين الملكية، نظام تشريعي واضح وعملي، إدارة فعالة، هي المفاتيح الحقيقية للتنمية، وهي مستمدة من الرأسمال الاجتماعي وليس من الرأسمال الاقتصادي. ويذهب إلى التمييز بين ثقافة الثقة في الآخر غير المعروف وثقافة عدم الثقة، تسود الأولى في الولايات المتحدة وألمانيا واليابان، وتسود الثانية في فرنسا وفي جنوب إيطاليا والصين وكوريا[22].

وتأسيسا على عدة دراسات ميدانية، يذهب روبرت بوتنام Robert D. Putnam[23] إلى أنه توجد علاقة طردية بين الثقة والالتزام المدني والانخراط في الجمعيات من جهة والرأسمال الاجتماعي من جهة أخرى، فكلما كانت درجة الثقة في الآخر عالية كلما مال الناس نحو الالتزام المدني والمساهمة في الجمعيات والعكس صحيح، ووفق ذلك يصنف المجتمعات إلى صنفين صنف ترتفع فيها درجة الثقة وأخرى تنخفض فيها تلك الثقة. وحسب قوله، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا

زالت تحتل مرتبة متقدمة بين المجتمعات في هذا الشأن، لكن إذا استمر التراجع الذي تشهده منذ الستينيات وبنفس الوتيرة سوف تنخفض تدريجيا إلى أن تصل إلى ما هو عليه الحال في البلدان النامية. *وخلاصة هذه الأطروحة فإنه توجد علاقة ارتباط بين التنمية والتقدم من ناحية والثقة من ناحية أخرى.*

بينما قسم فوكوياما البلدان إلى بلدان عالية الثقة وبلدان منخفضة الثقة، ويعتبر الثقة هي مصدر الرأسمال الاجتماعي على العكس من بوتنام الذي يرى أن الثقة هي نتيجة للرأسمال الاجتماعي، ويرى فوكوياما بأن الثقة مسألة ثقافية فيلاحظ أن مجتمعات موهوبة بطبيعتها بوضع الثقة في الآخرين على خلاف شعوب أخرى. هذه المجتمعات الموهوبة بالثقة يسهل عليها خلق مختلف أشكال الجمعيات الإرادية سيما المؤسسات الكبيرة الخاصة التي تمنحها قوة المنافسة على الآخرين، وهكذا ــ حسبه ــ فإنه من أجل قياس أو معرفة ما إذا كان مجتمع من المجتمعات يتمتع بثقة كبيرة فانه يكفي التعرف على مدى كثافة المؤسسات الكبيرة الخاصة فيه[24].

وللاستبداد صور كثيرة لا حصر لها، إستبداد في الرأي والفكر والمعلومات والإعلام وفي استخدام السلطة وفي ميدان العمل. ففي ميدان العمل يذهب أحد الكتاب الأمريكيين إلى: "...ولقد كان الموظفون بالنسبة لنا وسيلة، ولا غاية، ولم نكن نوليهم قدرهم من الاحترام ــ إلى أن دخلنا في منافسات مع كثير من الشركات اليابانية"[25]. أما في ميدان المعلومات فيذهب إلى أن عدم حصول الموظفين على المعلومات الصحيحة يجعلهم يركنون إلى الراحة ويصبحون متعجرفين كسالى، كما يتصفون بالجبن، فهم لا يرغبون في مواجهة بعض الحقائق"[26]. فحجب المعلومة في أي ميدان هو استبداد، ومعاملة العامل كآلة وعدم إشراكه هو استبداد، ووبال ذلك تحصده منظمة العمل حين تفقد قدرات أفرادها ولا تستفيد منها. وبالمثل عندما تحجب المعلومات التي تهم السكان في نشاطاتهم وانشغالاتهم، فإن ذلك يدفعهم إلى اللايقين ومن ثم إلى الكسل، فلا مبادرة في ظل سيادة الغموض.

الاستبداد والمجتمع المدني

توجد علاقة معقدة بين الاستبداد والمجتمع المدني وهي علاقة صـراع فـي جميع الأحوال، فللمجتمع المدني مسئولية تاريخية في فك القيود على نفسه بنفسه، وهي عملية صعبة ذلك أن من طبيعة الاستبداد تشتيت المجتمع المدني، ويصور لنا فوكو ياما هذه العلاقة على النحو التالي: "لا يوجد مجتمع مدني بدون رأسمال اجتماعي ولا ديمقراطية بدون مجتمع مدني"[27]. وحسب هذه العلاقة فإن المخرج يكمن في الرأسمال الاجتماعي، وهو مخزون الأمة من القيم والعلاقات الاجتماعية القائمة على التعاون والتضامن والثقة التي من شأنها تولد المجتمع المدني الذي بدوره يصارع الاستبداد.

يشار بالرأسمال الاجتماعي إلى مخزون المجتمع من القيم المشتركة، بينما يشار بالرأسمال المادي إلى الأرض والمنشآت والماكينات ورأس المال البشري والمهارات والمعرفة التي نحملها في رؤوسنا، ويقوم الرأسمال الاجتماعي على الأعراف غير الرسمية التي تشجع التعاون، كما يشار به أيضا إلى المؤسسات الاجتماعية الأساسية الأولية مثل الأسرة والمسجد والمدرسة، والرأسمال الاجتماعي ينتج الثروة وله قيمة اقتصادية مادية يمكن قياسها بالنقود، فهو يضمن للجماعة الاستمرار والحياة والوجود ويحفظها من الانهيار، وقد استخدم هذا المفهوم من طرف باحثين مختلفين مشيرين به إلى جميع هذه المعاني الاجتماعية وبصورة غير محددة حيث يكتسيه شيء من الغموض والإبهام.

ويعرف عموما بأنه: "تسق أو مجموعة من القيم أو الأعراف غير الرسمية المشتركة بين أعضاء جماعة واحدة تسمح بالتعاون فيما بينهم"[(28)]. لقد استخدم هذا المفهوم بهذا المعنى (فرنسيس فوكوياما) كأداة وكمدخل في تحليله للتحولات العميقة للعلاقات الاجتماعية للعالم المتقدم في القرن العشرين وانعكاسات ذلك على التماسك الاجتماعي، وتفسير ما أطلق عليه "الانهيار العظيم" الذي تشهده هذه المجتمعات

حسب رأيه وعلى حد تعبيره. وذلك في كتابه المعنون: الانهيار العظيم: الطبيعة الإنسانية وإعادة بناء النظام الاجتماعي.

ويقاس الرأسمال الاجتماعي في البحوث والدراسات السوسيولوجية الأمبريقية من خلال جمع المعلومات حول الجماعات وأشكال العضوية بها، وأيضا عن طريق الدراسات المسحية حيث توجه سلسلة من الأسئلة تتعلق بالقيم والسلوك. ويقرنون بين الرأسمال الاجتماعي والمجتمع المدني والديمقراطية، حيث بدون رأس المال الاجتماعي فلن يكون هناك مجتمع مدني وأنه بدون مجتمع مدني لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية ناجحة.

إن عصرنا اليوم هو عصر المجتمع المدني، ويعني دور الشعوب في تحمل مسئولياتها التاريخية سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، فدور المجتمع المدني اليوم لا يتوقف عند حد التعاون من أجل تحسين أوضاع أفراده أو الوقوف في وجه التجاوزات الداخلية الممكنة التي تمارسها المؤسسات والشركات؛ بل للوقوف والتصدي للأطماع الاقتصادية الخارجية على حساب الأهداف التنموية الداخلية. هذه الأطماع التي تطبع استراتيجيات الشركات العالمية الكبرى والتي تراهن على ضعف المجتمع المدني أي على عدم انتظامه وتشتته وغياب النقابات.

فإذا كانت الحكومات في البلدان النامية في عهد العولمة عاجزة أمام قوة الرأسمال العالمي والمنظمات الدولية بقيادة الدول الصناعية التي تقف وراءها وتساندها، وذلك في ظل الالتزامات التي تفرضها هذه المنظمات بمقتضى الانتماء إليها والاتفاقيات والعقود الدولية، فإنه يتحتم على هذه الحكومات فك القيد على المجتمع المدني ليؤدي دوره في رعاية مصالحه الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويؤدي بذلك دورا مساندا للدولة.

ففي ظل التحولات العالمية الراهنة التي من سماتها الأساسية العولمة، والتي من أهدافها عولمة الاقتصاد والمؤسسات، ودفع الاستثمارات إلى ما وراء الحدود

بفضل التكنولوجيات الجديدة، فإن الرهان كله معلق على دول الجنوب في تحقيق هذه الأهداف الجديدة، هذه البلدان التي لا تتمتع بمجال جغرافي واسع وبكر وقلة الكثافة السكانية مقارنة بدول الشمال فحسب، وإنما الأهم من كل ذلك أنها تتميز بضعف مجتمعها المدني متمثلا في الجمعيات والنقابات، على العكس من دول الشمال وهذا كما يصرح بذلك خبراء الغرب.

يتوقع أحد الخبراء – دافيد والس – أن التنمية الصناعية في الدول النامية يمكن أن تتحقق بشكل أيسر من تحول الاقتصاديات الصناعية في البلدان المتقدمة، التي تكون عملية التحول فيها طويلة ومهمة صعبة لأنها " تتضمن إزالة آثار قرنين من التنمية الصناعية غير المفيدة أو المفيدة بطريقة خاصة وتفاعلية، من ناحية الاعتبارات البيئية، وقد تطورت الهياكل الاقتصادية والعقليات والتقنيات وتهيأت لتستغل البيئة المادية، وقد تجاوزت الدول المتقدمة حدود الاستدامة البيئية، ويجب أن تحد من النفقات، وهي تواجه ارتفاع تكاليف عملية التكيف والغضب الاجتماعي اللذين يمكن تجنبهما عن طريق التحول البطيء والمتدرج"[29].

ثم يوضح رؤيته هذه بأن"صعوبة التحول في دول الشمال لا يكمن في الحاجة إلى تقنيات وعمليات أكثر كفاءة من الناحية البيئية، بل في الحاجة لتغيرات جذرية في الشركات والمؤسسات ونظام الإنتاج بشكل عام. إن تحدي الإنتاج المستديم يشمل المجتمع برمته"[30]. بالإشارة هنا إلى العقليات وقوة المجتمع المدني في الدفاع عن مصالحه وخضوع الحكومات له وممارسة التضييق على الشركات الصناعية.

بينما يرى أن ذلك شيئا ممكنا في دول الجنوب لعدة اعتبارات تتعلق بالمجتمع، خاصة وأن التقارب والتوافق في المصالح بين دول الشمال ودول الجنوب قد توفر بمحض الصدفة التاريخية، حيث يقول: "إن الحديث عن التنمية الصناعية المستديمة في دول الجنوب يتحاشى العيوب الأساسية في النهج الحالي للمجتمع الدولي بالنسبة للتنمية المستديمة. ويفترض نموذج "اتبع القائد" الذي تجسد في قمة الأرض، وآلية المتابعة في

مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية أن التعديلات التقنية ستطور أساسا في الدول الصناعية، وبعد ذلك تتبناها دول الجنوب، ومن المتخيل أن يساعد العون الحقيقي على نقل هذه التقنية. إلا أنه في الوقت الذي يتم فيه تطوير التقنية التي هي جزء فقط من الإجابة ببطء في دول الشمال، نجد أن قوى الجغرافيا السياسية ـ مثل فشل الاقتصاد المخطط وما صاحبه من استراتيجيات تنموية (مثل إحلال الواردات) وانتشار التحرر ـ قد أوجدت الظروف لمرحلة غير مسبوقة من التقارب الاقتصادي في دول الجنوب"(31).

التنمية التي يحققها الاستبداد تنمية وهمية وغير مستدامة

قد يحقق الاستبداد تنمية سريعة وقوية لكنها وهمية وغير مستدامة لأنها قائمة على أسس هشة ومعرضة للانهيار في أول صعوبة تاريخية تواجهها، أنظر لما حدث للكتلة الشرقية التي لم تستطع مؤسساتها التحديثية التنموية الصمود في وجه رياح التغيير وأصابها الارتباك وتحاول إعادة بناء نفسها من جديد وإعادة تشكيل قيمها التنموية. أنظر إلى دول هذه الكتلة كيف أنها عندما سقطت سقط كل شيء، وفي هذا المضمار يذهب فوكوياما إلى أن "هدف الماركسيةـ اللينينية كان هو اقتلاع وإزالة مجتمع مدني مستقل والعلاقات الأفقية بين المواطنين التي ينهض عليها المجتمع المدني"[32]، بمعنى سيادة الفكر المركزي وتهميش المجتمع المدني في أداء دوره التاريخي، فلم يترك الفكر الاشتراكي متسعا لفكرة المجتمع المدني، حيث تذوب الدولة في المجتمع ولا مكان للفصل بين الدولة والمجتمع المدني[33].

ويستدل بالتاريخ فيكتب" ...لكننا إذا نظرنا إلى التاريخ البشري الماضي، فسوف نرى أن الأفراد غير الخاضعين للمركزية يخلقون رأس المال الاجتماعي لأنفسهم بشكل مستمر، وينجحون في التكيف مع التغيرات التكنولوجية والاقتصادية التي اكتسحت المجتمعات الغربية في الجيلين الماضين. فالبشر يشكلون ويخلقون رأس المال الاجتماعي اليوم في قلب أماكن العمل والمصانع الأكثر تقنية حاليا"[34].

وهذا يؤكد لنا أن الاستبداد من شأنه إضعاف قوة وفعالية الرأسمال الاجتماعي الذي هو ضروري لبروز المجتمع المدني الذي يصارع الاستبداد ويساهم في صنع التنمية المستدامة، لا بيئيا فحسب بل اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا.

خاتمة

أن النفس الإنسانية ميالة إلى الحق والعدل بطبيعتها وإذا ما صودرت إرادتها مالت إلى الكسل والانقطاع عن العمل. ففي الأنظمة المستبدة تسود مركزية القرار وفي الأنظمة الحرة تتوزع مراكز القرار وأخذ المبادرة بشكل غير متناهي ولا حدود لها. فالأنظمة الحرة تعمل بكافة عقول أبنائها وعقول غير أبنائها وترى فيها الثروة التي تولد كافة الثروات، وفي الأنظمة المستبدة تمثل العقول عبئا ثقيلا عليها تسعى للتخلص منها ووأدها.

وفي كل ذلك تعطيل لطاقة هائلة من طاقات المجتمع الكامنة فيه، فالفرق الأساسي بين المجتمعات في التقدم والتأخر هو أن مجتمعات تحفز على بروز الطاقات المبدعة المبتكرة بإتباع كافة السياسات الممكنة، ومجتمعات تعمل على كبت ووأد كل مبادرة التي ترى فيها تهديدا لسلطتها ومكانتها في أي مجال من المجالات وفي أي مستوى من المستويات.

وإذا كان ابن خلدون وضح هذه العلاقة، بين الاستبداد والتنمية، من خلال ملاحظاته ومشاهداته الواقعية للأمم التي عاصرها وعاش بين ظهرانيها، ومن خلال قراءته السوسيولوجية للأحداث التاريخية للأمم الغابرة، فإن النظريات الحديثة، بل الأكثر حداثة، أكدت فكره الواقعي، وهذا ما يدعو؛ بل يفرض العودة إليه والاستنارة به في فهم ومعالجة المشكلات التنموية المعاصرة بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

الهوامش والمراجع:

1 سورة غافر الآية رقم 29

2 عبد الرحمن ابن خلدون. المقدمة. الدار التونسية للنشر - المؤسسة الوطنية للكتاب - الجزائر، 1984، ص196

3 سورة البقرة، الآية رقم 30

4 سورة مريم الآية رقم30 و 95. وجاء أيضا:{وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ....(94)} سورة الأنعام)}.{فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلا أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ...(101) سورة المؤمنون.

5 سورة الإسراء، الآية رقم 70

6 سورة البقرة، الآية رقم 34

7 سورة هود، الآية رقم 61

8 عبد الرحمن ابن خلدون، مرجع سابق، ص207

9 نفس المرجع، ص196

10 نفس المرجع، ص348

11 نفس المرجع، ص350

12 نفس المرجع، ص350

13 نفس المرجع، ص351

14 نفس المرجع، ص339

15 نفس المرجع، ص341

16 نفس المرجع، ص342

17 نفس المرجع، ص347

18 نفس المرجع، ص340

19 نفس المرجع، ص340

20 نفس المرجع، ص344

21 نفس المرجع، ص703

22 Alain Caillé"préface" in Antoine Bevort, Michel Lallement (sous la dir.de) Le capital social :Performance, équité et réciprocité, Paris, La Découverte M.A.U.S.S., 2006, p.7 - 17

23 Robert D.Putnam. "Bowling Alone :Le déclin du capital social aux Etats - Unis" in Antoine Bevort, Michel Lallement(sous la dir.de). op.cit. p.35 - 50

24 sophie ponthieux. "Usages et musages du capital social،" in Antoine Bevort, Michel Lallement(sous la dir.de). op.cit. p.90 - 104

25 ستيفن آر. كوفي. القيادة المرتكزة على مبادئ. ترجمة: مكتبة جرير، المملكة العربية السعودية، ط1، 2005، ص401

26 نفس المرجع، ص402

27 جريدة الراية الإماراتية (ملحق)، "ملفات القرن العشرين"، عدد: (6475)، السبت: 29 يناير 2000م

28 نفس المرجع

29 ديفيد والاس، التنمية الصناعية المستديمة، سلسلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد: 16، ص94

30 نفس المرجع، ص95

31 نفس المرجع، ص ص95ـ96

32 جريدة الراية الإماراتية، مرجع سابق

33 عزمي بشارة. المجتمع المدني دراسة نقدية(مع إشارة للمجتمع المدني العربي). بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1998، ص46 - 47

34 نفس المرجع